جنبلاط عاد من دمشق بالموافقة على تأجيل التصويت .. وملف شهود الزور "خدم عسكريته"

نصرالله: أي يد ستمتد لأحد عناصر المقاومة "ستقطع"

السيد حسن نصرالله خلال خطابه في يوم الشهيد

الرئيس سعد الحريري متحدثا في افتتاح مؤتمر آلية التنسيق بين منظمات الأمم المتحدة الأقليمية في الاسكوا (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

مرت جلسة مجلس الوزراء اللبناني التي انعقدت عصر امس الأول، بسلام، ولم يسمح الرئيس ميشال سليمان بوصول التجاذب حول التصويت على ملف شهود الزور الى حافة انسحاب احد الطرفين من الجلسة، كما سبق ان أشارت «الأنباء» مستبقا احتدام الموقف بإعلانه رفع الجلسة بعد اكثر من 4 ساعات ويزيد من المناقشات الحادة».

وفي معلومات لـ «الأنباء» ان النائب وليد جنبلاط الذي تجمعه بالرئيس ميشال سليمان مصيبة الاحراج بالتصويت، قد عاد من دمشق بموافقة سورية على «لا ضرورة التصويت» في هذه الجلسة، وفور عودته الى بيروت يوم الجلسة تواصل مع الرئيس سليمان ومع رئيس الحكومة سعد الحريري وأبلغهما بأن الجلسة ستمر «بلا تصويت»، وان ثمة استراحة سياسية الى ما بعد عطلة الأضحى.

لا بل قالت مصادر وزارية ان وزراء الأكثرية لمسوا ما يوحي بأن هذا الملف، ملف شهود الزور «خدم عسكريته» وسيسحب من التداول. وأشارت المصادر الى جهد سعودي ـ سوري بذل في سبيل تمرير هذه الجلسة، اضافة الى اشارات قطرية، تمثلت بتنبيه الأمير حمد بن خليفة آل ثاني اللبنانيين الى ضرورة الالتزام باتفاق الدوحة، (الذي يحظر استخدام السلاح في الداخل ويدعم حكومة الوحدة الوطنية).

وفي هذا السياق، قال رئيس الحكومة سعد الحريري في مؤتمر لـ «الاسكوا» اننا متمسكون بالوحدة الوطنية، التي ستبقى بمنأى عن كل الضغوط والتشنجات وتحت سقف الطائف. وأشار الى تعنت إسرائيل في رفض الحق الفلسطيني في العودة الى دولة مستقلة عاصمتها القدس.

خطاب نصرالله

مجمل هذه التطورات تناولها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في خطاب مسائي بمناسبة يوم شهيد حزب الله، عرض فيه لملامح مواقف الحزب في المرحلة الآتية، وعلى رأسها قرار الاتهام والمحكمة الدولية التي توجه بوصلة الاتهام الى الحزب أو أقله الى عدد من منتسبيه في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وصحبه.

وقال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله ان الحزب لن يسمح باعتقال أي من أعضائه إذا اتهمته المحكمة الدولية التي تحقق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق الشهيد رفيق الحريري عام 2005، مضيفا: «يخطئ من يتصور اننا سنسمح بتوقيف أحد من مجاهدينا».

وزاد السيد حسن نصرالله «ان اليد التي ستمتد الى أي واحد من عناصر المقاومة ستقطع».

من جانبه طالب العماد ميشال عون، باستقالة حكومة سعد الحريري. وبالعودة الى وقائع جلسة الأربعاء الحكومية الطويلة، تبين ان الرئيس سليمان التقى في الصباح المعاون السياسي للرئيس نبيه بري النائب علي حسن خليل موفدا من وزراء المعارضة لإبلاغه بتوجهم، الداعي الى حسم ملف شهود الزور عبر التصويت لإحالته الى المجلس العدلي، اذا تعذر التوافق، وان المعارضة تسلم بالنتيجة سلبا ام إيجابا.

وقد أجابه الرئيس سليمان بأن البلد منقسم، وأنا لا أريد أن أكرس هذا الانقسام في مجلس الوزراء لأنه يعكس انقساما في الشارع، وانا على موقفي هذا، خصوصا ان الرئيس الحريري ضد التصويت، والواقع الراهن لتوزيع الأصوات يوحي بأن هذا الاقتراح لن يحصل على الغالبية. وأضاف: سأفتح النقاش حول هذا الملف لكن عندما أرى لازما سأرفع الجلسة تفاديا لأي مواجهة، فأجابه النائب خليل: هذا حقك، لكن بالنسبة لنا فنحن نصر على بت هذا الملف. وفي مستهل جلسة مجلس الوزراء قال الرئيس سليمان لا جدوى من التصويت، طارحا تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق، رفضها المعارضون، بينما تحدث الرئيس الحريري عن عزمه السفر الى موسكو يوم 14 الجاري، وعن زيارة رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان يوم 25 الجاري.

ثم تحدث وزير الزراعة حسين الحاج حسن باسم قوى الثامن من آذار، مؤكدا الاصرار على احالة الملف الى المجلس العدلي، وان لم يتحقق ذلك بالتوافق فليكن التصويت الذي وصفه بأنه مطلب نهائي، كما تحدث بالمعنى عينه وزراء آخرون بينهم محمد فنيش (حزب الله) وعلي حسين عبدالله (أمل) وتعاقب نحو 20 وزيرا على الكلام بين الفريقين، ثم كانت مداخلة حازمة للرئيس سعد الحريري قال فيها انه لا يقبل بالالهاء الحاصل في ملف شهود الزور بهدف تمييع عمل المحكمة الدولية، مشيرا الى انه قبل بالبحث في هذا الملف، وأقر بوجودهم ليس من اجل ايجاد ازمة سياسية، هدفها ضرب المحكمة، وقال: إذا كنتم تريدون فتح هذا الملف بالسياسة فليفتح من بداياته، من أحمد أبوعدس (المزعوم انه قاد الشاحنة الملغومة) مرورا بالذين اتهموا دولا أخرى، كما طاولتنا نحن اتهامات شخصية، وعندما وجه الاتهام الى سورية كان اتهاما سياسيا، وقرار المحكمة لن يكون مبينا على شهود الزور، والا فسنكون أول من يرفضه.

سليمان يرفع الجلسة

وشهدت الجلسة في هذه الأثناء بعض التشنج، فما كان من الرئيس ميشال سليمان الا ان اعلن رفع الجلسة بعد اربع ساعات من النقاش المتواصل.

وكان رد فعل وزراء 8 آذار التلميح بأنه لن يكون هناك مجلس وزراء بعد اليوم، الا بعد حسم ملف شهود الزور، وذهبوا الى حد الكلام عما يشبه الاعتصام السياسي الى حين بت هذا الموضوع.

عون: ذاهبون إلى أزمة نظام

وعكس العماد ميشال عون هذا الجو بحملة عنيفة شنها عبر قناة OTV التابعة له، حيث قال: اليوم (أمس الأول) كان نهاية قسم من المسار، وهناك قسم آخر بدأ الليلة، ولا أعتقد ان الحكومة ستجتمع بعد اليوم، ونحن ذاهبون الى أزمة نظام، متهما قوى 14 آذار بأنها تنتظر قرارا من الخارج.

وقال عون: لم أفهم ما قاله رئيس الجمهورية من ان البلد سينقسم اذا حصل تصويت على ملف شهود الزور.

وأكد ردا على سؤال انه لن يشارك في اجتماعات هيئة الحوار الوطني بعد اليوم، ودعا رئيس الحكومة للاستقالة.

وهكذا، بات في حكم المؤكد ان لبنان باق الى ما بعد عطلة الأضحى وعيد الاستقلال رهينة ملف شهود الزور، الذي من الواضح انه في الطريق الى مصير مذكرات التوقيف الغيابية السورية التي صدرت بحق 33 شخصية لبنانية رفيعة دون مسوغ قانوني، والتي قال المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي ان الانتربول العربي و16 دولة عربية رفضوا التعامل مع هذه المذكرات للاعتبارات القانونية. وبالتالي سيكون على المعارضة وفي اطار صراعها الاستباقي مع المحكمة الدولية اجتراح ملفات اخرى في ملاقاة قرار الاتهام الدولي والمحكمة الدولية، وهذا ما تبدى في خطاب السيد نصرالله أمس.

الحريري يتقدم بـ «النقاط» وحزب الله يعتبر معركته مع «أميركا وإسرائيل»

تحليل إخباري

بيروت: في معركة المحكمة الدولية المفتوحة، وفي جولة ما قبل القرار الظني، أحرز الرئيس سعد الحريري تقدما في النقاط على المستويين الإعلامي والسياسي بعدما كان حزب الله في انطلاقة هذه المواجهة قبل أربعة أشهر في وضع من يمسك المبادرة الى الهجوم وتحديد وفرض قواعد اللعبة واتجاهات المعركة. والنقطة الأخيرة التي سجلها الحريري لمصلحته كانت في ملف «شهود الزور»، اذ نجح في الالتفاف على موقف سابق صدر عنه وتضمن اعترافا بوجود شهود زور، وفي منع المعارضة من الوصول الى التصويت في مجلس الوزراء على هذا الملف لإحالته الى المجلس العدلي. وبغض النظر عن الأسباب وما اذا كان الحريري استفاد من حيادية الرئيس ميشال سليمان والنائب وليد جنبلاط، أو استفاد من توازن قوى داخل الحكومة يعطي فريق المعارضة قدرة الفيتو والتعطيل وليس قدرة اتخاذ القرار والفرض، أو استفاد من توازن إقليمي وعدم توافر ظروف إسقاط الحكومة والإطاحة بالاستقرار والتوازن القائم. فإن النتيجة ان فريق المعارضة خسر بالنقاط في ملف شهود الزور الذي بعد دوران في حلقة مفرغة من التأجيل منذ ثلاثة أشهر وصل الى طريق مسدود وحيث بات قرار حسم هذا الملف مرادفا لقرار تفجير الحكومة. وفي الواقع، لم تكن هذه النقطة السياسية الوحيدة التي أحرزها الحريري هذا الشهر. فقد أعاد تنظيم واحتضان تحالف 14 آذار متجاوزا خروج جنبلاط منه والضغوط التي مورست عليه لفك ارتباطه بهذا التحالف. وحصل على دعم مباشر من «لقاء بكركي المسيحي» الذي أعلن انخراط مسيحيي 14 آذار أكثر في معركة المحكمة الدولية. واستوعب و«استنفد» الضغوط التي طالبته باتخاذ موقف من المحكمة والقرار الظني، وحيث لم يعد هناك إلا انتظار صدور هذا القرار ليبني على الشيء مقتضاه. والرئيس سعد الحريري الذي فاجأ كثيرين بـ «صلابته وتمسكه بقناعاته وحلفائه» كان مصمما منذ البدء على عدم التنازل في موضوع المحكمة الدولية واعتبارها «خطا أحمر» وعلى عدم «التورط» في مواقف جديدة قبل صدور القرار الظني.

في المقابل حزب الله في مناخ آخر، من جهة باتت لديه قناعة بأن القرار الظني سيصدر عاجلا أم آجلا وفي أي وقت، ولم يعد مهتما كثيرا لا بموعد صدور هذا القرار ولا بمضمونه وهو يتصرف منذ أشهر من خلفية انه صدر وفيه اتهام له، كما انه لم يعد ينتظر ويتوقع شيئا من الحريري الذي يمارس في نظره سياسة كسب وشراء الوقت، ولم يعد ينتظر الكثير من المساعي السورية ـ السعودية. ومن جهة ثانية يعتبر ان المسألة لم تعد مسألة شهود زور وقرار ظني وانما أبعد وأعمق وأخطر. فحزب الله يرقب منذ أسابيع وأيام التحولات الطارئة على المشهد الدولي الاقليمي ويعتبرها مقلقة وجديرة بالاهتمام والمتابعة، وتحديدا ما يتعلق بالدخول الأميركي ـ الاسرائيلي على خط الوضع اللبناني من باب المحكمة الدولية والقرار الظني. يلاحظ حزب الله ان الاهتمام الأميركي بلبنان عاد الى مستوياته السابقة بعد إهمال للملف اللبناني ووضعه جانبا منذ وصول أوباما الى البيت الأبيض، وان هذا الاهتمام الاستثنائي والمريب بالمحكمة الدولية ودعمها بقوة الى درجة رفض أي مشروع تسوية ومساومة حولها والالتفاف على المساعي السورية ـ السعودية في هذا المجال، انما يجري من خلفية ان المحكمة هي الفرصة المتاحة حاليا للوصول الى حزب الله والنيل منه ووضع رأسه تحت المقصلة ولن تفرط واشنطن بهذه الفرصة وتنتظر من دمشق دورا مختلفا عما تقوم به. كما يتوقف حزب الله عند الدخول الاسرائيلي المتجدد على خط القرار الظني بتحديد مساره وكشف مضمونه وتوقع مضاعفاته وتداعياته على الوضع الداخلي في لبنان. ويترافق ذلك مع «تسريبات» عن جهوزية اسرائيلية لشن حرب على حزب الله بعدما تم استيعاب كل دروس حرب 2006 وبعدما يكون حزب الله سقط في فخ الفتنة الداخلية ويكون القرار الاتهامي شرارة لها. هذا القرار الذي بات جاهزا ومعدا ولا ينقص صدوره الا التوقيت الأميركي الذي ضبط على ساعة الجهوزية الاسرائيلية للحرب. لذلك فإن حزب الله يعتبر ان معركته لم تعد معركة شهود زور وقرار ظني، وانما أصبحت مع «أميركا واسرائيل»، ولأنها كذلك فإن الوضع بات أكثر خطورة ولا يحتمل أخطاء في التقدير والحساب.

ماذا جرى بين الحريري ونحاس؟!

بيروت: الخرق الوحيد الذي حصل لأجواء الجلسة «الهادئة والمضبوطة الايقاع» من الرئيس ميشال سليمان كانت المشادة الساخنة بين رئيس الحكومة سعد الحريري ووزير الاتصالات شربل نحاس، فالوزير نحاس قدم مداخلة قال فيها إن المنطق يفترض حصول إجماع في مجلس الوزراء على احالة شهود الزور الى المجلس العدلي بعد الذي ظهر من سير التحقيق الدولي، وأشار الى ضغوط المجتمع الدولي على لبنان في موضوع المحكمة والخضوع لهذه الضغوط.

ومما قاله نحاس أيضا إن المجتمع الدولي ليس طوباويا، فهو يمارس نفوذه من خلال الحروب أو الضغوط، ورأى أن البعض في لبنان يخضع للضغوط، فيما نحن كسلطة سياسية لا نملك في مواجهة هذه الضغوط سوى التضامن عبر إحالة ملف شهود الزور الى المجلس العدلي، مستغربا النقاش في هذا الشأن، وأضاف «ان غايتنا من ذلك تحصين أنفسنا، لأننا دولة ضعيفة في لعبة الدول الكبرى».

وقال نحاس في حديثه عن ملف شهود الزور: «إننا على كل حال نعلم أن هناك ضغوطا تمارس»، فقاطعه الحريري قائلا: «أوضح، ضغوط على من؟» فاكتفى نحاس بالقول: «ضغوط..»، وسأله الحريري: «من الذي يضغط»، فلم يجب، وأضاف الحريري: «تريد أن تقول إن إسرائيل تضغط علينا؟»، فأجابه نحاس: «نعم»، فاستشاط الحريري غضبا وقال: «أنا لا أسمح لك بهذا الكلام وهذا كلام غير مقبول ونحن تحملنا الكثير من هذه الاتهامات المرفوضة ولم نعد مستعدين لتحمل إشارات وتلميحات كهذه، وأنا لست مضطرا لأن أكون في موقع كهذا لأرد على هذه الأمور».

ويبدو أن حديث نحاس عن خضوع البعض للضغوط أثار حفيظة وغضب رئيس الحكومة الذي قال أيضا: «إن ابن رفيق الحريري لا يخضع لأي ضغوط، وهو يتخذ قراراته باقتناع كامل»، وزاد الحريري: «على كل حال نحن نعرف من يضغط عليكم ولدينا كل التفاصيل في هذا الصدد ونعرف ما الأهداف الكامنة وراء كل هذا الضغط والحملات التي تحصل»، وأضاف: «احترم نفسك، لا أسمح لك بهذا الكلام، لا أمامي ولا أمام مجلس الوزراء، «واحد مثلك ومثل أمثالك بيتعرض لضغوط من إسرائيل، انتهينا من اسطوانة اتهامات العمالة والتخوين». وهنا تدخل الرئيس سليمان وطلب من الوزير نحاس ان يوضح ما قاله فرد نحاس: «انا لم اقصد ان أتهم احدا بأنه يتعامل او ان اسرائيل تضغط عليه»، الا ان هذا التوضيح لم يرض الرئيس الحريري الذي ظل غاضبا وبدا عليه الامتعاض الشديد بشهادة العديد من الوزراء.

وقال وزراء إنهم رأوا الحريري يشير إلى نحاس بإصبعه عند مغادرته القاعة وسمعوه يخاطبه: «اسمع يا شربل نحاس، هذا الكلام ستدفع ثمنه غاليا»، فرد نحاس بالمثل، إذ التفت إلى الحريري وأشار بإصبعه إليه، مخاطبا إياه: «هذا الكلام لا يليق أبدا بشخص يريد أن يكون رئيس حكومة».

وانتقلت السجالات بين الوزراء الى خارج قاعة الاجتماعات، حيث قال وزير العدل ابراهيم نجار لدى خروجه من الجلسة لإجراء اتصالات انه «لا يوجد ملف أصلا عند القضاء اللبناني بما يتعلق بشهود الزور»، فرد عليه الوزير الحاج حسن «بالتأكيد أن هناك ملفا وإلا كيف كان لوزير العدل ان يعد تقريرا وكيف تنتظر الحكومة 86 يوما لتعلن للشعب انه لا يوجد ملف يسمى «شهود الزور».

من جهته أيد الوزير جان أوغاسبيان مقولة نجار إنه لا يوجد ملف، وحصلت مشادة كلامية بينه وبين الحاج حسن حول أحقية القضاء العادي أو العدلي، وقال الحاج حسن ان ما يعد للبلد أخطر بكثير مما مر به لبنان خلال السنوات الخمس الماضية.

من جهته اكد عضو تكتل «الاصلاح والتغيير» النائب آلان عون ان «الوضع لا يحتمل المزيد من التأجيل، لاسيما ان الاعياد المقبلة هي التي جمدت الانفجار ويجب الحصول على حل في الملفات المطروحة، ولكن حتى الآن هذا الامر ليس متوافرا، معتبرا ان «الحكومة عاجزة عن تغطيتها وكان يجب اللجوء الى التصويت لطي هذه الصفحة ولكننا وصلنا الى حائط مسدود».

وعن السجال الذي حصل بين الوزير شربل نحاس والرئيس سعد الحريري في جلسة مجلس الوزراء، قال عون: «الوزير نحاس وصف واقع الامور، والموضوع ليس شخصيا، ولكن في جو التشنج الموجود اخذ الرئيس الحريري الموضوع بصورة شخصية».

وعن كلام النائب عقاب صقر امس حيث طالب نحاس بالاعتذار، قال عون: «نأسف ان يكون الزميل صقر الذي اعطي فرصة لكي يمثل الشعب اللبناني ان يتحول الى ناطق باسم وسام الحسن، فبدلا من ان يكون نائب الامة اصبح نائب الشعبة».

أخبار وأسرار لبنانية

خادم الحرمين الشريفين لمعالجة الحص في المملكة: أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز توجيهاته الخاصة بمعالجة رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق د.سليم الحص في مستشفى الملك فيصل التخصصي في الرياض، وبإرسال طائرة ملكية لنقله من بيروت.

في أي اتجاه يذهب الحريري؟: يقول مسؤول سوري ان ما يزعج دمشق ليس التهويل الاميركي بقدر الرهان المتجدد لدى بعض اللبنانيين على خيارات وسياسات جربوها من قبل وجاءت بالخسارة عليهم، والانضواء مجددا في تجمعات واصطفافات ذات مردود انقسامي خطير على لبنان، كلقاء قوى 14 آذار في بكركي وملاقاة فريق الرئيس سعد الحريري لهذا اللقاء عبر مستوياته السياسية والنيابية والدينية، ففي أي اتجاه يذهب الحريري؟

مكمن الخطورة: يرى مسؤول لبناني معارض ان «الخطورة تكمن في أن يكون رهان جزء من الداخل اللبناني على سيناريو شبيه بما سبق ورافق عدوان يوليو (تموز) 2006 لأن المؤكد في المواجهة المحتملة بأنه لا مكان لمعادلة «لا غالب ولا مغلوب» اللبنانية، بل سيكون هناك غالب يحكم ومغلوب يحاكم ونظام سياسي يعاد تشكيله بما يحفظ لبنان على المدى الطويل».

لا فتنة ولا من يفتنون: علق أحد المسؤولين على حكاية الفتنة السنية ـ الشيعية بالقول: «أطمئنكم.. لا فتنة ولا من يفتنون».

واستشهد بعشرات الوساطات التي قام بها مناصرو حزب الله لدى مسؤولين ومقربين من تيار المستقبل ومن نوابه للحصول على تأشيرات لحج بيت الله الحرام، وكانت النتيجة على خير ما يرام.

استئناف الحملة على صفير: اعتبرت مصادر في 14 آذار ان عودة النائب وليد جنبلاط من دمشق بتوجه التهدئة والبقاء على موقف عدم الوصول الى التصويت في مجلس الوزراء، يشكل مؤشرا الى ان قرار تفجير الحكومة واسقاطها ليس متخذا بعد في دمشق، وان الوضع مرهون بتوازن سياسي لا يمكن الاخلال به.

من جهة أخرى ربطت هذه المصادر بين عودة البعض الى اثارة موضوع استقالة أو تغيير البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير.

وبين لقاء مسيحيي 14 آذار الذي جرى في بكركي برعاية صفير، ولم يكن من المستغرب بعد هذا اللقاء استئناف الحملة على صفير.

مطالبة عربية بتعجيل القرار الاتهامي: ينقل السوريون عن شخصية أميركية زارت دمشق مؤخرا «ان القرار الاتهامي سيصدر ولا إمكانية لإلغاء المحكمة الدولية أو التخلي عنها، كما أن بعض الدول العربية المصنفة في خانة الاعتدال باتت أكثر تمسكا من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بالمحكمة الدولية، وفي الفترة الاخيرة قامت احدى الشخصيات العربية المهمة بزيارة الى واشنطن والتقت مساعد وزيرة الخارجية الأميركية السفير جيفري فيلتمان وطالبته بالتعجيل بإصدار القرار الاتهامي ضد حزب الله».

بري لم يستقبل كوشنير في بيروت لأنه «عاد إلى يهوديته وترك اليسار»

برنار كوشنير

نبيه بري

بيروت ـ منصور شعبان

مازال عدم لقاء رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري لوزير الخارجية الفرنسية برنار كوشنير، خلال زيارته الاخيرة الى لبنان، محط التساؤلات في الاوساط السياسية والديبلوماسية في بيروت، خاصة انه نجح في تحديد مواعيد لاتحاد بلديات الجنوب في المصيلح لتلافي اللقاء، وسأل امام زواره «لماذا اعطي موعدا لمسؤول فرنسي عاد الى يهوديته وترك اليسار وسيترك الخارجية نهاية الشهر؟». لكن بالعودة الى معطيات زيارة بري الاخيرة الى باريس، يتبين ان لقاءه مع الوزير كوشنير لم يكن جيدا، كما قيل في حينه، لا بل تخللته نقاشات ساهمت صراحة كوشنير الزائدة وحديثه المباشر والبعيد عن اللغة الديبلوماسية احيانا، في تسخين النقاش، وبالتالي كشف المستور من المواقف الفرنسية تجاه لبنان. ووفق مطلعين واكبوا زيارة بري الى باريس، فان محور النقاش بين بري وكوشنير كان البحث في تلافي اي ردود فعل سلبية على قرار الاتهام في اغتيال الرئيس رفيق الحريري والشهداء الآخرين. هنا يقول المطلعون لـ «الأنباء» ان كوشنير اقر بوجود ضغوط اميركية على فرنسا كي يأتي موقفها منسجما مع السياسة الاميركية في الشرق الاوسط وخصوصا في لبنان.

مؤتمر عام ووثيقة سياسية لـ 14 آذار بعد العيد

بيروت ـ محمد حرفوش

كشفت معلومات لـ «الأنباء» عن تحضيرات لعقد اجتماع موسع لقيادة شخصيات 14 آذار بعد عيد الأضحى. وفي المعلومات ان منسق الأمانة العامة لقوى 14 آذار فارس سعيد والنائب السابق سمير فرنجية يعدان وثيقة سياسية ستصدر عن اللقاء الذي سيشبه اجتماعات فندق البريستول وهذه الوثيقة تتمحور حول السبل المؤدية لإعادة استنهاض الرأي العام الى 14 آذار، وتأكيد مجموعة من الثوابت واطلاق بعض الأهداف المرحلية وتوفير جهوزية مرئية لمواجهة الجهوزية الانقلابية. كما تركز الوثيقة وفق المعلومات على ضرورة الالتزام باتفاق الطائف ورفض طروحات المثالثة المنافية لروح الدستور والطائف والتمسك بالمناصفة المسيحية ـ الاسلامية باعتبارها الضمانة الأقوى لاستمرار العيش المشترك في ظل التنازع الداخلي والاقليمي. كذلك ستؤكد الوثيقة على رفض المساومة على المحكمة الدولية والتمسك بالعدالة.

عدوى لجنة المال تنتقل إلى «الأشغال» واشتعال الخلاف بين باسيل والنائب قباني

بيروت ـ أحمد عزالدين

عدوى لجنة المال انتقلت الى وزارة الطاقة والأشغال، حيث اشتعل الخلاف بين وزير الطاقة جبران باسيل ورئيس لجنة الأشغال النائب محمد قباني على خلفية النقاش حول استخدام الغاز بدلا من البنزين في السيارات. فبعدما أعلن أمس الأول النائب قباني بعد اجتماع اللجنة الفرعية للجان المشتركة ان كل الخبراء أكدوا عدم استخدام الغاز في السيارات لتأمين السلامة العامة، فقد شارك الوزير باسيل في اجتماع لجنة الأشغال وخرج ليدلي بتصريح يقول فيه ان استخدام الغاز يوفر 40٪ من الاستهلاك نتيجة استخدام البنزين، حيث تنخفض الكلفة من 34 ألف ليرة لصفيحة البنزين الى 19 ألف ليرة لاستهلاك نفس النسبة من الغاز، وشكك باسيل في الخبراء الذين رفضوا استخدام الغاز، وقال بالاضافة الى الوفر الذي يحققه الغاز فإن الانبعاثات الغازية والكربونية أقل ويخفف من الأعباء البيئية ودرجة الأمان هي أفضل نسبة الى درجة الاشتعال، مشيرا الى ان هناك 11 مليون سيارة تعمل على الغاز في العالم ولم يحصل اي اشتعال متهما الخبراء بأنهم من وكلاء السيارات.

بعد ذلك رد رئيس اللجنة النائب قباني فقال ان لجنة الأشغال تناقش المشاريع برئاسته منذ 11 سنة من دون اي تسييس وقد تعاملنا بجدية مع مشروع القانون المرسل من الحكومة منذ العام 2005، مشيرا الى ان الوزير باسيل طلب إدخال تعديلات على المشروع، وبدلا من رد المشروع الى الحكومة لإرسال آخر جديد، مارسنا مرونة مطلقة معه واعتمدنا مشروعه للنقاش، وكان دائما رأي النواب والخبراء بعدم استخدام الغاز الذي وإن كان أنظف بيئيا ويحقق وفرا إلا إنه لا يمكن مراقبته، كما أجمع كل الخبراء والمختصين، وقد أعدنا النقاش اكثر من مرة بناء على طلب وزير الطاقة ولكن النتيجة نفسها برفض الغاز.